

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على التوظيف الحكومي للمنظمات غير حكومية

The Impact of the Collapse of the Soviet Union on the Governmental Instrumentalization of Non-Governmental Organizationsنادية أبو زاهر^{1*}¹ جامعة الاستقلال (فلسطين).

تاريخ الاستلام: 26 جانفي 2026 ؛ تاريخ المراجعة: 25 ماي 2026 ؛ تاريخ القبول: 23 جويلية 2026

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على مفهوم المجتمع المدني، مع التركيز على توظيف المنظمات غير الحكومية من قبل الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، لتحقيق أجندات سياسية واقتصادية مختلفة. تنطلق إشكالية البحث من التساؤل حول مدى استقلالية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وحدود توظيفها الحكومي والسياساتي قبل وبعد نهاية الحرب الباردة. اعتمد الباحث المنهج الوصفي-التحليلي، مستنداً إلى تحليل الأدبيات الفكرية والدراسات السياسية ذات الصلة، مع استخدام أمثلة توضيحية لتتبع تطور هذا التوظيف تاريخياً. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود الاتحاد السوفيتي أسهم في توظيف المنظمات غير الحكومية ضمن أجندة صدد الشيوعية، بينما أدى انهياره إلى إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني وتوسع المنظمات غير الحكومية، لكن في إطار أجندات جديدة مرتبطة بالليبرالية الجديدة وبسط الهيمنة في عالم أحادي القطب، مما يؤكد أن المجتمع المدني لم يكن فاعلاً محايداً بقدر ما كان أداة تخضع لمصالح القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: انهيار الاتحاد السوفيتي؛ المنظمات غير الحكومية؛ التوظيف الحكومي؛ المجتمع المدني؛ الليبرالية الجديدة.

Abstract:

This article aims to examine the impact of the collapse of the Soviet Union on the concept of civil society, with a focus on the use of non-governmental organizations by major powers particularly the United States to advance various political and economic agendas. The research problem stems from questioning the extent of the independence of civil society and NGOs, as well as the limits of their governmental and political instrumentalization before and after the end of the Cold War. The study adopts a descriptive analytical approach, drawing on an analysis of relevant theoretical literature and political studies, and using illustrative examples to trace the historical development of this instrumentalization. The findings indicate that the existence of the Soviet Union contributed to the use of NGOs within an anti-communist agenda, while its collapse led to the revival of the concept of civil society and the expansion of NGOs, but within new agendas linked to neoliberalism and the consolidation of hegemony in a unipolar world, confirming that civil society has not been a neutral actor so much as a tool shaped by the interests of major powers.

Keywords: Collapse of the Soviet Union; Non-Governmental Organizations (NGOs); Governmental Instrumentalization; Civil Society; Neoliberalism.

*Corresponding author: e-mail: nadia.abuzaher@pass.ps.

1- مقدمة

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي يثار عليها الكثير من الخلاف والجدل بين الكتّاب، لكن الغالبية العظمى منهم تعتقد بأن هذا المفهوم عاد إلى الظهور وأُعيد إحيائه مرة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ترى الغالبية العظمى من الكتّاب أن عودة إحياء مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث جاءت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والأمثلة على ذلك كثيرة يصعب حصرها، فعلى سبيل المثال يرى نايف سلوم إن العودة الثانية للمفهوم كانت إعادة بروز مفهوم المجتمع المدني مرتبطة بتفكك الدولة السوفيتية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وبانحسار موجة الثورات التي طبعت معظم القرن العشرين (سلوم، 2003). ويرى جاد الكريم الجبائي أن المفهوم عاد إلى الواجهة داخل النظرية السياسية الغربية بوصفه إطاراً لفهم "تمرد المجتمع" على النظام الشمولي الذي مثلته "الدولة الاشتراكية" (الجبائي، 2005). وبالمثل، يعزو Guo Gang هذا الإحياء إلى الدور الذي أدته مجتمعات مدنية مستقلة في مقاومة الأنظمة الاستبدادية في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق (Gang, 1998) كما تشير موسوعة الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة صاحبهما اهتمام دولي غير مسبوق بالمنظمات غير الحكومية، تجلّى في تسارع ملحوظ في نمو أعدادها (Mango, 2003, p1624). وانتهاء الحرب الباردة بعد التوقف في تداوله واستخدامه في الفكر الغرامشي. فمنذ ذلك الحين بدأت تنتشر المنظمات غير الحكومية، التي اعتبرها بعض الكتّاب من أهم مكونات المجتمع المدني، بشكل لافت للنظر وبصورة غير مسبوقة. حيث يُعتقد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة كان لها دور كبير في بداية تداول المفهوم بين المثقفين فراج في جميع أنحاء العالم، وانتشر كسرعة انتشار النار في الهشيم. فاحتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية وحظي باهتمام وسائل الإعلام المختلفة، وتراكمت أكوام من الكتب التي تعالجه، بل وأصبح يُدرّس في الجامعات والمعاهد، وخصصت مراكز بحثية مختصة للبحث فيه. ولم يقتصر الاهتمام به على الصعيد الأكاديمي فحسب، بل شغل كذلك اهتمام القادة والسياسيين والحكومات. وإن كانت الغالبية العظمى من الكتّاب قد رحبت وهللت بهذا المفهوم الجديد الذي وجدوا فيه الحل السحري أو العلاج الفعال لكثير من المشاكل، لا سيما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي رأوا فيها وسيلة للوصول للديمقراطية ونشرها والتنمية ونشر مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها، فإن ذلك لا يعني عدم وجود أجندات خفية وتوظيف حكومي أو سياساتي وراء هذا الانتشار السريع لتلك المنظمات.

نقصد بالتوظيف الحكومي أو السياساتي ما تقوم به الحكومات، إلى جانب مؤسساتها المانحة والمنظمات الدولية المرتبطة بها، من توجيه دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لخدمة أهداف محددة وأجندات معينة. وفي تناولنا لهذا الموضوع لا نفترض أن جميع المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطق ذاته أو تخضع للاتجاه نفسه، بل نعرض نماذج متباينة توضّح كيف يمكن استقطاب بعض هذه المنظمات وتجنيد لها لتحقيق غايات مختلفة. كما نبيّن أن طبيعة هذا التوظيف تتغير تبعاً لتحولات السياق الدولي، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. والمقصود

بالحكومات هنا هو حكومات الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أما المؤسسات المانحة فنعني بها الجهات التي أنشأتها تلك الحكومات لتعزيز مصالحها وتنفيذ سياساتها.

ظهر التوظيف الحكومي أو السياساتي للمجتمع المدني وتحديدًا للمنظمات غير الحكومية مع بروز مصطلح المنظمات غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل أبرز الأجنداث التي تم توظيف تلك المنظمات لأجلها هي ما عُرف "بصد الشيوعية" واستمر توظيف المنظمات غير الحكومية طويلاً لتحقيق هذه الأجندة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تراجعت هذه الأجندة وظهرت أجنداث جديدة إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع أجندة صد الشيوعية لا يعني غياب أثر انهيار الاتحاد السوفيتي عن ظهور أجنداث جديدة، فغياب القطب الموازي للولايات المتحدة الممول الأكبر للمنظمات غير الحكومية ساهم في زيادة رغبة الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون غيرها من الدول من خلال المنظمات غير الحكومية، وبالطبع فإن دول الاتحاد السوفيتي السابق لم تكن بعيدة عن هذا التدخل. لذا سيكون هدفنا خلال هذه المقالة توضيح أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على توظيف المنظمات غير الحكومية لتحقيق أجنداث مختلفة، كما يهدف هذا الطرح إلى بيان الكيفية التي نشأ بها التوظيف الحكومي أو السياساتي للمجتمع المدني، ولا سيما لبعض المنظمات غير الحكومية، وكيف يتبدل هذا التوظيف تبعاً لتغير أجنداث المؤسسات المانحة، التي ترتبط في الغالب بتبدل مصالح الدول العظمى والدول المتقدمة التي أنشأتها. وتُعدّ التحولات السياسية الدولية، وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي، من أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل هذه المصالح. وتسعى الدراسة كذلك إلى الكشف عن الطابع الحقيقي لهذا التوظيف، وإبراز المصالح الفعلية التي تهدف حكومات الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحقيقها عبر المؤسسات المانحة، رغم ما قد يظهر في الخطاب المعلن من سعي لخدمة مصالح الدول النامية. ومع الإقرار بصعوبة الإحاطة بجميع أشكال هذا التوظيف، تكتفي الدراسة بعرض نماذج وأمثلة توضيحية تسهم في فهم هذه الظاهرة وتحليل أبعادها.

1.1- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واتخاذ المانحين "مشروع" مارشال نموذجاً وأجندة "صد الشيوعية"

يرى بعض الباحثين أن ما يُعرف بـ "صناعة التنمية" ارتبط تاريخياً بمرحلة إعادة الإعمار التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبنشوء النظام العالمي الجديد، حيث تولّت الولايات المتحدة الأمريكية دور القيادة في إدارة هذا النظام بعد التحولات الكبرى التي شهدتها العالم عقب انتهاء الحرب، الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة مفهوم المساعدة التنموية وأدواتها (حنفي وطبر، 2006، ص 27). وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد شكّلت نقطة الانطلاق لهذه "الصناعة"، فإن ذلك يستدعي البحث في الأجنداث غير المعلنة التي رافقت نشأتها وأهدافها الفعلية.

شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الدول التي تضررت بشدة من الحرب. وقد بدأ ظهورها آنذاك مرتبطاً بمهمات الإغاثة ومكافحة الفقر ودعم جهود التنمية وإعادة الإعمار. غير أن هذا الدور المعلن كان، في كثير من الحالات، غطاءً لتوظيف بعض هذه المنظمات ضمن أهداف ومشاريع

سياسية أوسع، من أبرزها ما عُرف بمشروع مارشال (Marshall Plan) فبعد انتهاء الحرب وتحقيق الانتصار على النازية، دخلت الولايات المتحدة مرحلة الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، لتتحول الشيوعية إلى الخصم الأول في سياساتها الدولية، وهو ما انعكس على طبيعة المساعدات واتجاهات توظيفها.

خشيت الولايات المتحدة من أن تتجه أوروبا، التي أنهكتها الحرب وخلفت فيها دماراً واسعاً وبطالةً وفقرًا، نحو المعسكر الاشتراكي، خاصةً مع تنامي المكانة التي حظي بها الاتحاد السوفيتي في عدد من الدول الأوروبية. وفي هذا السياق طرحت واشنطن في يوليو/تموز 1947 مشروع مارشال، المنسوب إلى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (George Marshall). وقد أقرّ المشروع رسميًا بوصفه "برنامج الانتعاش الأوروبي" أو برنامج النهوض باقتصاديات أوروبا الغربية (European Recovery Program – ERP). ويتضح توجهه من خطاب مارشال في جامعة هارفارد بتاريخ 5 يوليو/تموز 1947؛ فبالرغم من تأكيده في مستهل الخطاب أن سياسة الولايات المتحدة ليست موجهة ضد بلد أو مذهب بعينه بل ضد "الجوع والفقر واليأس والفوضى"، فإنه ربط الهدف النهائي بتنشيط الاقتصاد بما يفضي إلى تهيئة ظروف سياسية واجتماعية تسمح بقيام "مؤسسات حرة"، وهو ما يكشف البعد السياسي الكامن وراء المشروع (Marshall, 1947).

اعتبر كثير من الكتّاب والمحللين أن مشروع مارشال لم يقتصر على إعادة إعمار أوروبا، بل كان يهدف في جوهره إلى احتواء الشيوعية ومنع تمددها، إلى جانب فتح أسواق أوروبية أمام السلع الأمريكية. وفي هذا السياق قدّمت الولايات المتحدة نحو 13 مليار دولار للدول الأوروبية المنضوية في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD)، التي تأسست في 16 أبريل/نيسان 1948 وشاركت فيها 18 دولة. وقد نشأت هذه المنظمة أساسًا من مشروع مارشال ومن "مؤتمر الستة عشر" للتعاون الاقتصادي الأوروبي، بهدف إنشاء إطار دائم للإشراف على توزيع المساعدات وتنظيم تنفيذ خطة إعادة البناء (OECD, 2006a). وفي عام 1961 أعيدت هيكلة المنظمة لتصبح "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD)، وهي تجمع للدول المتقدمة التي تبني الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق، وتتعاون مع عدد واسع من الدول ومع المنظمات غير الحكومية (OECD, 2006b). ووفقًا لما تذكره المنظمة في وثائقها وموقعها، فإنها تؤكد منذ نشأتها أهمية التعاون مع المجتمع المدني، وتبرز علاقاتها طويلة المدى مع البرلمانين عبر مؤسسات أوروبية وأطلسية، كما تعترف بالدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في دعم الجمهور والمساهمة في عملية صنع القرار، وتمنحه مكانة بارزة ضمن عملها (OECD, 2002, p1).

رغم أن مشروع مارشال طُرح بوصفه برنامجًا لإنعاش أوروبا وإعادة بنائها والحدّ من البطالة والفقر اللذين تفاهما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن كثيرًا من التحليلات تشير إلى أنه كان يحمل في جوهره أهدافًا سياسية موازية، أبرزها احتواء الشيوعية وفتح الأسواق الأوروبية أمام السلع الاستهلاكية الأمريكية. ويعزز هذا الفهم الطابع المشروط للمساعدات، إذ يظهر من خطاب مارشال أن الدعم الأمريكي لم يكن منفصلًا عن اعتبارات سياسية واقتصادية محددة؛ فقد أكد أن أي حكومة تعارض مسار التنمية السياسية والاقتصادية لا يمكنها أن

تتوقع الحصول على مساعدة أمريكية، كما شدد على أن الولايات المتحدة ستعارض الحكومات أو القوى التي تسعى إلى إبقاء حالة البؤس الإنساني قائمة. وبذلك تبدو المساعدات جزءاً من سياسة خارجية تهدف إلى تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية في أوروبا بما ينسجم مع توجهات الولايات المتحدة.

بحسب ما يذكره Gordon O.F. Johnson ، وهو أحد أعضاء فريق التخطيط الاستكشافي لتنفيذ أول مهمة للمعونة الأمريكية الأجنبية في الدول النامية بجنوب شرق آسيا عام 1951، فإن مشروع مارشال لم يكن خلافاً لما قد يتصوره كثيرون – برنامجاً لتقديم مساعدات مجانية بالكامل؛ إذ كان مطلوباً من المؤسسات الأوروبية أن تسدّ مقابل ما استخدمته في إعادة بناء اقتصادها، حتى وإن تم ذلك بالعملة المحلية. ثم تُعاد توجيه هذه المبالغ المسددة محلياً لتغطية النفقات الداخلية المرتبطة بعمليات إعادة الإعمار وتنفيذ البرنامج نفسه (جونسون، 2002).

كانت المساعدات، ولا سيما تلك المقدّمة للمنظمات غير الحكومية، تُطرح غالباً تحت غطاء الإغاثة ومكافحة الفقر وتنمية الدول الأوروبية المتضررة من الحرب، غير أنها استُخدمت في الواقع لخدمة مشاريع سياسية واقتصادية، من أبرزها احتواء الشيوعية وفتح أسواق جديدة للسلع الاستهلاكية. وفي السياق المعاصر، ما تزال كثير من المنظمات غير الحكومية تُقدّم بوصفها داعماً للتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن جزءاً منها يرتبط بأجندات المانحين التي تتبدل تبعاً للتحويلات السياسية والإقليمية. وينعكس هذا التغير مباشرة على توجهات المنظمات "المتلقية" للتمويل وأدوارها وأولوياتها، وهو ما سنتناوله المقالة لاحقاً عبر أمثلة توضيحية.

بعد إطلاق مشروع مارشال وبدء تعافي الاقتصاد الأوروبي واستعادته عافيته، اتجهت عدة دول أوروبية إلى استلهام النموذج الأمريكي في تقديم المساعدات الخارجية بوصفه أداة يمكن توظيفها لتحقيق مصالح خاصة. ومع امتلاك بعض هذه الدول لمستعمرات آنذاك، طوّرت برامج مساعدات موجهة أساساً نحو تلك المستعمرات، ولا سيما في مرحلة تصاعد حركات التحرر والاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. وفي كثير من الحالات، جرى توظيف بعض المنظمات غير الحكومية ضمن هذه البرامج بما يخدم أهداف الدول الاستعمارية ويحافظ على نفوذها ومصالحها في مناطق سيطرتها.

يرى Wirn De Ceukelaire أن مفهوم «المساعدة التنموية» لدى السلطات الأوروبية كان يُقصد به، في جوهره، الإبقاء على نفوذها وهيمنتها في مستعمراتها السابقة. ويشير إلى أن بلجيكا، على سبيل المثال، كانت من الدول التي أغدقت المساعدات على نظام موبوتو المعروف بفساده وطابعه الديكتاتوري. كما يوضح أن موبوتو تلقى مليارات الدولارات على شكل منح وقروض من الولايات المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، دون أن ينعكس ذلك تحسناً حقيقياً على أوضاع زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)، التي ظلت تعاني من الفقر والتخلف. ويخلص De Ceukelaire إلى أن هذه المساعدات لم تُقدّم لأسباب تنموية بقدر ما كانت بدوافع سياسية، إذ جاءت في إطار اعتبار الكونغو سداً في وجه تمدد الاشتراكية في أفريقيا (De Ceukelaire, 2004).

إلى جانب الدول التي استلهمت مشروع مارشال نموذجًا للمساعدات الخارجية، اتخذت المؤسسات المانحة بدورها هذا المشروع مرجعًا في توجيه التمويل الخارجي، ولا سيما في دعم "المنظمات غير الحكومية المتلقية" التي تُقدّم نفسها باعتبارها فاعلاً تنموياً. ومنذ ذلك الحين ارتبطت شريحة واسعة من هذه المنظمات بالتمويل والمساعدات الخارجية، بما جعلها في أحيان كثيرة جزءاً من تنفيذ "مشاريع" سياسية متعددة. وقد أثار اعتماد المنظمات غير الحكومية، خصوصاً في الدول النامية، على المانحين والمساعدات الخارجية جدلاً واضحاً في الأدبيات؛ فبينما يرى بعض الكتاب أن هذا التمويل يسهم في دفع التنمية وتحسين الخدمات، ينتقده آخرون باعتباره يؤثر في توجهات المنظمة وسياساتها ويقيد استقلاليتها، بما قد يحولها إلى أدوات لخدمة مصالح خاصة تتجاوز أهدافها المعلنة (GPF, 2006).

ترتبط جذور العديد من المؤسسات المانحة تاريخياً بالسياق الذي نشأ فيه مشروع مارشال. ومن أبرز هذه المؤسسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي تشير في موقعها الرسمي إلى أن بداياتها تعود إلى مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى برنامج النقاط الأربع الذي أطلقته إدارة الرئيس ترومان (Truman Administration's Point Four Program).

على غرار مشروع مارشال، تبنت المؤسسات المانحة أجنداث خاصة تعكس مصالحها الاقتصادية والسياسية؛ إذ تكون هذه الأجنداث في بعض الأحيان مُعلنة عند تمويل المشاريع أو دعم المنظمات غير الحكومية، بينما تبقى في أحيان أخرى غير مُصرّح بها. فعلى سبيل المثال، تُعلن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) صراحةً عن بعض أهداف المساعدات التي تقدمها، مؤكدةً ارتباطها المباشر بالسياسة الخارجية الأمريكية. ووفقاً لتعريفها الوارد في موقعها الإلكتروني، تُعدّ الوكالة هيئة مستقلة ضمن الحكومة الفيدرالية تتلقى التوجيهات العامة للسياسة الخارجية من وزير الخارجية، وتُعنى بتنفيذ برامج المساعدة الخارجية والإنسانية بما يخدم المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة. كما تقرّ الوكالة بأن للمساعدات الخارجية الأمريكية هدفاً مزدوجاً يتمثل في دعم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال توسيع نطاق الديمقراطية واقتصاد السوق، إلى جانب تحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية (USAID, 2006).

بعد إنجاز جانب كبير من إعادة إعمار أوروبا، تحوّل اهتمام الدول المتقدمة تدريجياً نحو العالم النامي. ويشير Thomas W. Dichter إلى أن مشروع مارشال وجهود إعادة البناء شكّلت اختباراً مبكراً لعدد من المنظمات الجديدة التي أعادت توجيه نشاطها منذ خمسينيات القرن العشرين نحو دول الجنوب (Dichter, 2003, p55)، وفي السياق نفسه، بدأ يتبلور الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs)، إذ ورد المصطلح لأول مرة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 288 (X) بتاريخ 27 فبراير/شباط 1950، الذي اعتبر أن أي منظمة دولية لا تُنشأ بموجب اتفاقية دولية تُعدّ منظمة غير حكومية لأغراض هذه الترتيبات (Union of International Associations, 2006). غير أن هذا التعريف بقي عامّاً ولم يحدد بدقة المقصود بـ"المنظمة الدولية".

كما يلاحظ Peter Willetts. ومع ذلك، سُجِّل نمو سريع في عدد المنظمات غير الحكومية الدولية، إذ ارتفع من 176 منظمة عام 1909 إلى نحو ألف منظمة بحلول 1950 (Mutua, 2002, p37) ويُعتقد أن هذا التوسع أسهم أيضاً في نشأة منظمات غير حكومية في بلدان العالم الثالث، بالتوازي مع تزايد النظر إلى المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في مجال التنمية الدولية. وخلال الخمسينيات والستينيات، شاركت هذه المنظمات في تنفيذ برامج تنموية في أفريقيا وآسيا بالتعاون مع حكومات ما بعد الاستعمار ومع منظمات محلية. (Moser, 1993, p194)

خلال الفترة الممتدة بين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وتعاضل الاعتراف بدورها في مجال التنمية. وقد أشار البنك الدولي إلى أن حجم المساعدات التنموية التي جرى توزيعها عبر المنظمات غير الحكومية الدولية ازداد بشكل كبير، إذ تضاعف بما يقارب عشرة أضعاف بين عامي 1970 و1980. (Stop Violence Against Women, 2003)

يناقش De Ceukelaire أن بعض الوكالات، مثل البنك الدولي، اتخذت من مشروع مارشال نموذجاً للمساعدات التنموية اللاحقة المقدّمة إلى البلدان الفقيرة، رغم وجود اختلافات جوهرية بين الحالتين. فهو يرى أن الاقتصاد الأوروبي كان قد بلغ درجة متقدمة من التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية، ولم يحتج سوى إلى قدر محدود من رأس المال لإصلاح الدمار الذي خلفته الحرب، الأمر الذي يجعل من غير الممكن مقارنة تلك المساعدات بالمساعدات الموجهة إلى البلدان النامية. كما يؤكد أن الدوافع الحقيقية لتقديم المساعدات لم تتغير كثيراً عند انتقال التركيز من أوروبا إلى دول الجنوب، إذ ظلّ احتواء الشيوعية الهدف المركزي الذي يحكم هذه السياسات. ويدعم ذلك بالإشارة إلى أن نحو نصف المساعدات الأمريكية خلال الفترة 1953-1975 وُجّهت إلى آسيا، ولا سيما إلى المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية مثل تايوان وكوريا، بهدف الحد من نفوذ الصين وفيتنام ومراقبة تمددهما.

بعد اكتمال جانب كبير من إعادة بناء أوروبا، تحوّل اهتمام الدول المتقدمة نحو العالم النامي، فبرز مصطلح "المنظمات غير الحكومية الدولية" وازداد الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية بوصفها فاعلاً رئيسياً في مجال التنمية الدولية، كما أسهمت هذه المنظمات في نشأة وتوسع المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث. غير أن هذا التوسع، الذي بدا ظاهرياً موجّهاً لدعم تنمية الدول النامية، ارتبط في كثير من الحالات بأهداف سياسية أعمق؛ إذ كان إنشاء عدد كبير من هذه المنظمات وتمويلها يندرج ضمن استراتيجية احتواء الشيوعية، عبر منع تمددها إلى تلك المناطق أو الحد من انتشارها داخل الدول النامية.

2 - توظيف "المنظمات غير الحكومية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتحقيق أهداف متعلقة بالليبرالية الجديدة

أسهم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989 في تراجع أو اختفاء بعض الأجندات التي حكمت توظيف المساعدات والمنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها أجندة "صد الشيوعية ومحاربتها"، إذ لم تعد هناك ضرورة لاستثمار هذه الأدوات لتحقيق هذا الهدف. وبدلاً من ذلك، أُعيد توجيه المساعدات ودور العديد من

المنظمات غير الحكومية نحو أجندات جديدة ارتبطت بصعود الليبرالية الجديدة، بما في ذلك دعم سياسات تقليص دور الدولة، وتوسيع اقتصاد السوق، وإعادة تشكيل أولويات التنمية وفق مقاربات جديدة.

بعد نهاية الحرب الباردة بدا أن الغرب الرأسمالي قد حسم الصراع الأيديولوجي لصالحه على حساب الشرق الشيوعي. وتوضح هبة رءوف عزت أن الليبرالية أعلنت تفوقها على الأيديولوجيات المنافسة، وعبر Francis Fukuyama عن هذا التصور في أطروحته "نهاية التاريخ" حين اعتبر أن البشرية بلغت "نقطة النهاية" في تطورها الأيديولوجي مع عالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل الأخير للحكم الإنساني (عزت، 2004). وفي السياق نفسه ترى Howell و Pearce أن نهاية الحرب الباردة قدّمت السوق بوصفها المنتصر في جدل الدولة/السوق؛ فغدت السوق الحرة، سياسيًا، مكملّة لحرية المواطنين داخل الليبرالية الديمقراطية التي بدت وكأنها النموذج السياسي الممكن والوحيد. وقد تم تلخيص هذا المزاج الاحتفالي بالرأسمالية والديمقراطية الليبرالية في تعبيرات غائية من قبيل "نهاية التاريخ". ضمن هذا المناخ، دخل مفهوم المجتمع المدني باعتباره قوة تجسد الحرية، ومعاداة الدولة (anti-statism)، والدفاع عن الديمقراطية، كما نظرت الحكومات المانحة في الشمال إليه بوصفه مفتاحًا لتعزيز الحكم الصالح (Howell & Pearce, 2002, p4).

تشير موسوعة الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية إلى أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ازداد اهتمام المجتمع الدولي بالمنظمات غير الحكومية بشكل غير مسبوق، وترافق ذلك مع نمو سريع في أعدادها (Mango, 2003, p3)، وقد أثارت هذه الزيادة المتسارعة انتباه الباحثين، فظهرت دراسات عديدة سعت إلى تفسير أسباب هذا الانتشار الواسع والاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية. ويرى بعض الكتاب أن هذا التحول يرتبط بتراجع دور الدولة أو إخفاقها في توفير الخدمات وتحقيق التنمية، إلى جانب صعود الليبرالية الجديدة التي أسهمت في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية بوصفها بديلاً أو مكملًا لدور الدولة.

يرى بعض الكتاب أن النمو السريع للمنظمات غير الحكومية بعد نهاية الحرب الباردة وازدياد اهتمام المجتمع الدولي بها يرتبط أساسًا بإخفاق الدولة في تقديم الخدمات، ضمن مناخ اقتصادي اتسم بصعود الليبرالية الجديدة. وفي هذا السياق يشير Alnoor Ebrahim إلى أن ارتفاع الانتباه والتمويل الموجه لمنظمات المجتمع المدني كان مدفوعًا بعدة عوامل؛ أبرزها تزايد القناعة بوجود فشل حكومي في توفير الخدمات، مقابل اعتقاد واسع بأن المنظمات غير الحكومية لا تقدم الخدمات بكفاءة أعلى من المؤسسات العامة فحسب، بل إنها أيضًا أكثر ديمقراطية وفاعلية في الوصول إلى الفئات الفقيرة—مع تأكيد في الوقت نفسه أن الأدلة التجريبية المادية التي تثبت ذلك تظل محدودة. ويخلص Ebrahim إلى أن المساعدات التنموية أصبحت تُحوّل بشكل متزايد عبر المنظمات غير الحكومية بدلًا من الحكومات، وهو ما يضاعف الضغوط على هذه المنظمات لتوسيع نطاق عملها إلى درجة قد تصل أحيانًا إلى القيام بدور بديل عن خدمات الدولة (Ebrahim, 2003, p1).

يفسر David Lewis الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية بكونه نتاجاً لإدراك متنامٍ لفشل التنمية التي تقودها الدولة، لا سيما خلال الثمانينيات. فهو يشير إلى أن العقد الأخير شهد اتساعاً في اهتمام الباحثين بما اصطلح على تسميته بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات الطوعية، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتلقية للمساعدات، وأن هذا الاهتمام انعكس كذلك على صانعي السياسات والمنظمات والناشطين محلياً ودولياً. ويرى Lewis أن بروز هذا الاهتمام في دراسات التنمية جاء جزئياً كردّ فعل على إخفاق نموذج التنمية الموجه من الدولة، إلى جانب صعود "أجندة السياسة الجديدة" التي جمعت بين الليبرالية الاقتصادية الجديدة ومفهوم "الحكم الصالح". كما يربط هذا التحول بسياق ما بعد الحرب الباردة، حيث احتلت المنظمات غير الحكومية الدولية موقعاً محورياً في الإغاثة والاستجابات الطارئة، وبات الاهتمام بـ"القطاع الثالث" جزءاً من نقاشات السياسة الاجتماعية المرتبطة بإعادة هيكلة سياسات الرفاه في الدول الصناعية. ويضيف أن علم الاجتماع بدوره جدّد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالعالم الثالث، كما اتجهت البلدان الانتقالية الخارجة من الاشتراكية والسياسات الغربية الصناعية إلى تعزيز الاهتمام بالقطاع الثالث في السنوات الأخيرة (Lewis, 1999, p1).

ربطت الكاتبة Sheila Carapico بين تنامي دور المنظمات غير الحكومية وتراجع دور الدولة، معتبرة أن مقارنة التنمية عبر هذه المنظمات تنسجم مع الحلول التي تطرحها الليبرالية الجديدة ومع منطق القطاع الخاص الليبرالي-العالمي في معالجة المشكلات الاجتماعية. وبصورة أعم، ترى Carapico أن هذا التوجه يرتبط بعملية خصخصة الخدمات الاجتماعية وتحويلها إلى مجال للمؤسسات والاستثمارات، بما يعكس تحولاً في دور الدولة ومسؤولياتها الاجتماعية (Carapico, 2000).

يبدو أن الربط بين تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات أو فشلها في تحقيق التنمية، وبين تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية للقيام بهذا الدور، ينسجم إلى حد كبير مع منطق الليبرالية الجديدة التي غالباً ما توظف هذه المنظمات ضمن رؤيتها وأهدافها. وفي هذا السياق ترى Howell و Pearce أن الهجمات السياسية على الدولة جاءت ضمن الإطار الإيديولوجي لصعود الليبرالية الجديدة، التي احتفت بكفاءة السوق، وقلّلت من شأن الدولة باعتبارها أداة للنمو الاقتصادي والإدارة العامة (Howell & Pearce, 2002, p89-90).

توصّف نظرة الليبرالية الجديدة إلى الدولة غالباً بأنها سلبية، إذ تدعو إلى تقليص دور الحكومات الوطنية إلى الحد الأدنى، وتُفضّل الخصخصة على التدخل الحكومي المباشر لأسباب اقتصادية تهدف إلى تعظيم الربح، ما يجعلها ترفض بصورة عامة تدخل الدولة في الاقتصاد. وتركّز الليبرالية الجديدة على آليات السوق الحرة، وتقليل القيود المفروضة على الأنشطة التجارية، وتعزيز حقوق الملكية. وفي مجال السياسة الخارجية، تميل هذه المقاربة إلى فتح الأسواق الخارجية عبر الوسائل السياسية، باستخدام أدوات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي، وقد تلجأ أحياناً إلى التدخل العسكري. كما تفضّل ممارسة الضغط السياسي المتعدد الأطراف من خلال المنظمات

الدولية أو أطر المعاهدات، مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وقد جرى ترسيخ هذا التوجه عبر مؤسسات مالية دولية نافذة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي، فيما تمثل الليبرالية الجديدة في صيغتها الأكثر تطرفاً توجّهاً يغلب قيم التجارة والأسواق غير المنظمة، ويوسّع نطاقها خاصة مع التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

تري الليبرالية الجديدة أن السوق الحرة والتدفق غير المقيد لرأس المال قادران على إنتاج مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. ولذلك تدعو إلى تقليص الإنفاق الحكومي إلى أدنى حد، وخفض الضرائب، وتقليل القواعد التنظيمية والتعليمات، والحد من التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، انطلاقاً من قناعة مفادها أن قوى السوق وحدها هي الأقدر على تحقيق أعلى العوائد. كما يُنظر إلى هذا التوجه باعتباره جزءاً من العولمة، إذ يسعى إلى توسيع نطاق استغلال موارد العالم من خلال الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام وفتح الأسواق. ومن أجل النفاذ إلى أسواق جديدة، غالباً ما يتم تقديم هذا المسار عبر بوابة "تنمية الأمم" بما يمنحه طابعاً مشروعاً في الخطاب المعلن.

يتضح من ذلك أن الليبرالية الجديدة تحمل أهدافاً متعددة، يغلب عليها السعي إلى تعظيم المصالح والأرباح الاقتصادية. ولتحقيق هذه الغايات، جرى توظيف عدد من "المنظمات غير الحكومية المتلقية" في الدول النامية تحت خطاب "التنمية"، بحيث ارتبطت الدعوى القائلة بأن المنظمات غير الحكومية تساهم في التنمية بتبني مؤسسات مانحة كالبنك الدولي لهذا الدور والترويج له. غير أن هذا الادعاء تكشف عند النظر إلى أجندة الليبرالية الجديدة المعروفة بـ "إجماع واشنطن"، إذ تشير القراءة النقدية إلى أن تطبيق هذه السياسات في دول نامية عديدة لم يكن موجّهاً أساساً لدعم تنميتها أو إخراجها من أزمتها، بقدر ما كان يخدم مصالح اقتصادية أوسع مرتبطة بالجهات التي صاغت تلك الأجندة ودعمتها.

3 - توظيف المنظمات غير الحكومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض هيمنتها

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، بوصفه القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة، في مطلع تسعينيات القرن العشرين إلى إحداث تحوّل جذري في بنية النظام الدولي وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للعالم، إذ غابت القوة الرادعة القادرة على موازنة النفوذ الأمريكي. وفي هذا السياق، أُعطيت الأولوية للمصالح والسياسات الأمريكية، وفي مقدمتها تحقيق الهيمنة والتفرد، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة هامشاً أوسع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في ظل غياب قوة موازنة. وقد عزّز هذا التوجه هاجس الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يتضح في تقرير البيت الأبيض لعام 2002 المعنون «الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة»، حيث أعلنت إدارة بوش ضرورة ضمان الأمن الأمريكي عبر نشر الديمقراطية وتشجيع الانفتاح الاقتصادي في الدول المصنّفة معادية. كما لم تُخفِ الولايات المتحدة توظيفها للمساعدات الدولية أداةً لتحقيق هذه الأهداف، إذ ورد

في التقرير أن الدول التي تسعى للحصول على المساعدة الدولية يجب أن تحكم نفسها بحكمة (The White House, 2002) ومن الواضح أن تنفيذ هذه الأجندات لم يكن ممكنًا دون الاعتماد على المساعدات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وهو ما تؤكد وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ولا سيما تقريرها المعنون «المساعدة الدولية باسم المصلحة الوطنية: تعزيز الحرية والأمن»، الذي يبرز تحوّل أولويات الوكالة من التركيز الحصري على تخفيف المعاناة الإنسانية إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية، مع مكافأة الأنظمة «الصديقة» بتمويل مشاريع تنموية، مقابل استهداف الدول المعادية ببرامج إصلاح تقودها المنظمات غير الحكومية (USAID, 2003).

كما يأتي ما أطلقت الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» في هذا السياق، وهو ما يتضح في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أعلن فيه شنّ «حرب على الإرهاب»، إذ صرّح في العشرين من سبتمبر/أيلول 2001 قائلاً: «سنوجّه كل مورد تقوده قيادتنا لتعطيل شبكة الإرهاب العالمية، وبالطبع سيتضمن ذلك المساعدات». ويظهر هذا التصريح بوضوح إدماج المساعدات ضمن أدوات السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية، واستخدامها كوسيلة داعمة لتحقيق أهداف الحرب على الإرهاب.

يمكن القول إن المساعدات التي استُخدمت خلال الحرب الباردة أداة لمواجهة الشيوعية واحتوائها، تحوّلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى أداة ضمن ما سُمّي بـ«الحرب على الإرهاب». وفي هذا السياق يوضح Gordon O.F. Johnson أن مشروع مارشال لم يكن مجرد خطة اقتصادية، بل كان إلى حد كبير «حرباً على العقول»؛ إذ كانت المواجهة آنذاك موجهة ضد الشيوعية بوصفها الأيديولوجيا المناوئة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قامت على افتراض أن نخبة الحزب الشيوعي تعرف مصلحة الشعوب أكثر من الشعوب نفسها. ويضيف أن الهدف كان التأثير في الأوروبيين الذين رأوا في الشيوعية حلاً للفقر والبطالة، بينما تتمثل المعركة اليوم. وفق تصوره. في كسب عقول من يميلون إلى التعاطف مع الإرهاب الدولي أو دعمه. ومن ثمّ يقارن بين المرحلتين بالقول إن مشروع مارشال سعى إلى «تجفيف المستنقعات» التي استمدت منها الشيوعية دعمها، وأن المهمة الراهنة هي «تجفيف المستنقعات» التي تغذي الإرهاب الدولي بالمجندين والتمويل (جونسون، 2003).

إضافةً إلى ذلك، يتضح أن عددًا من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك التي تتلقى تمويلًا ومساعدات أمريكية، جرى توظيفها للمساهمة في تنفيذ الأجندة السياسية الجديدة للولايات المتحدة المرتبطة بـ«مكافحة الإرهاب». وفي هذا السياق، وصف Andrew Natsios، رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بعض المنظمات غير الحكومية، خصوصًا المستفيدة من الدعم الأمريكي، بأنها «ذراع للحكومة الأمريكية». وأعرب عن استيائه من أن المستفيدين من المساعدات الخارجية لا يدركون أن الحكومة الأمريكية تقف وراء الجزء الأكبر من تمويل أنشطة التنمية والإغاثة، مؤكدًا أنهم «لا يفهمون المنظمات غير الحكومية ولا المساعدات». كما شدّد على ضرورة أن تعرّف وكالات الإغاثة نفسها بوصفها متلقية للتمويل الأمريكي، بما يعكس ارتباطًا أوضح بالسياسة

الخارجية للولايات المتحدة، ملوِّحًا بإلغاء عقودها واستبدالها بشركاء جدد في حال عدم الامتثال. (Natsios, 2003) ويُذكر أن الحكومة الأمريكية استخدمت عددًا من المنظمات غير الحكومية المدعومة أمريكيًا، ولا سيما في أفغانستان ثم في العراق لاحقًا، لتحقيق أهداف مرتبطة بعملياتها العسكرية التي تندرج ضمن ما تسميه «الحرب على الإرهاب»، حيث طُلب من بعض المنظمات غير الحكومية الكبرى الالتزام بتوجيهات القيادة العسكرية.

يتجلى هذا التوظيف بوضوح في الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Colin Powell) أمام ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2001، حيث أكد حرصه على بناء علاقة وثيقة معها، واصفًا إياها بأنها «قوة مضاعفة» للولايات المتحدة، وأنها تمثل «جزءًا مهمًا من فريقنا المقاتل» (Powell, 2001).

يرى Wirn De Ceukelaire أنه في أفغانستان، وبعد الاحتلال الأمريكي، بات من الصعب على المواطنين التمييز بين الأنشطة العسكرية والعمليات الإنسانية. إذ يشير إلى أن القوات الأمريكية استخدمت المساعدات الإنسانية بوصفها حافزًا للحصول على معلومات استخباراتية مفيدة عن خصومها. ويستدل على ذلك بوجود ما عُرف بـ«فرق إعادة الإعمار الإقليمية» التابعة لقوات الاحتلال بقيادة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهي وحدات عسكرية تشارك في العمليات القتالية وفي جهود إعادة البناء في أي واحد. كما يؤكد أن هذه الوحدات كانت تعمل تحت قيادة القوات الأمريكية التي واصلت مطاردة حركة طالبان. ويضيف De Ceukelaire أن الولايات المتحدة أنفقت نحو 40 مليار دولار على غزو أفغانستان واحتلالها، في حين لم تتجاوز المساعدات المخصصة لإعادة إعمار البلاد بعد الحرب 4.5 مليارات دولار، ما يعكس اختلالًا واضحًا في الأولويات. (De Ceukelaire)

يرى Gordon O.F. Johnson أن مشروع مارشال لم يُصمَّم لمعالجة الفقر عبر الإحسان أو أنظمة الرفاه، بل عبر تعزيز مؤسسات فعالة قادرة على خلق فرص عمل مستدامة. فبحسب تصوره، كانت فرص العمل وتقوية الطبقة الوسطى تمثلان «سلاحًا» في مواجهة الشيوعية، كما وُقِّرتا للأوروبيين أدوات إعادة إعمار بلدانهم المدمرة وبعث الأمل لدى الشباب الأوروبي الذي كان أكثر قابلية لتلقي خطاب الشيوعية الدولية. ويؤكد Johnson أن المنطق ذاته يمكن إسقاطه على أفغانستان، إذ إن نقص الفرص والشعور بالعجز يهيئان بيئة مواتية لتجنيد الأفراد في صفوف الإرهاب.

يبيّن De Ceukelaire أنه خلال الحرب على العراق جرى توظيف المساعدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أداة من أدوات الصراع، في تكرار لما حدث سابقًا في أفغانستان، حيث تداخلت الأنشطة الإنسانية مع العمليات العسكرية. ونتيجة لهذا الاختلاط، لم يعد العراقيون قادرين على التمييز بين قوات الاحتلال والمنظمات غير الحكومية أو حتى بعثة الأمم المتحدة. وقد أسهم هذا الالتباس في تعرّض مقر الأمم المتحدة في بغداد لهجوم في آب/أغسطس من العام السابق. ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية، انسحبت نحو 20 منظمة غير حكومية من أصل أكثر من 100 منظمة كانت تنشط في العراق خلال عام واحد فقط. (De Ceukelaire, 2004)

لم يقتصر توظيف بعض المنظمات غير الحكومية المتلقية للتمويل الأمريكي على أهداف معلنة تتصل بالتنمية أو الإغاثة، بل امتد ليشمل "مشاريع" متعددة سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها، من بينها التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وهو تدخل جرى أحياناً بمساندة من هذه المنظمات أو عبر أدوار تقوم بها بشكل مباشر أو غير مباشر. فمنذ وصول جورج دبليو بوش إلى السلطة عام 2001، بدأت المنظمات غير الحكومية تُدمج تدريجياً ضمن جهاز التدخل الأمريكي، حيث تبلورت الفكرة أولاً داخل مراكز التفكير (think tanks) المرتبطة بالمحافظين الجدد، ثم وجدت طريقها لاحقاً إلى بعض دوائر التنفيذ، وعلى رأسها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين أن ظاهرة "الإغراق بالتمويل" التي تستهدف منظمات غير حكومية معينة قد تُستخدم كآلية لدعم بروز قيادات سياسية جديدة وإعادة تشكيل المشهد السياسي بما يخدم أولويات الجهة المانحة.

ويمكن الاستدلال على توظيف بعض المنظمات غير الحكومية في التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول بما جرى في أوكرانيا عام 2004. فمع انتهاء ولاية الرئيس ليونيد كوتشما، تنافس في الانتخابات الرئاسية كلٌّ من فيكتور يوشينكو ومنافسه الرئيسي رئيس الوزراء فيكتور يانوكوفيتش. أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2004، وأسفرت عن تقارب شديد في النتائج، إذ حصل يوشينكو على 39.87% مقابل 39.32% ليانوكوفيتش، ما استدعى تنظيم جولة ثانية في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وفي هذه الجولة تفوّق يانوكوفيتش بفارق يقارب 3%، الأمر الذي دفع يوشينكو وأنصاره إلى رفض النتائج، لتندلع احتجاجات واسعة في كييف ومدن أوكرانية أخرى. وبعد نحو ثلاثين يوماً من التظاهرات، قررت المحكمة العليا إلغاء نتائج الجولة الثانية، لتنظيم جولة ثالثة غير مسبوقه في 23 يناير/كانون الثاني 2005، أُعلن على إثرها تنصيب فيكتور يوشينكو رئيساً لأوكرانيا بحضور شخصيات دولية بارزة، من بينها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول.

وبينما رأى عدد من السياسيين في وصول يوشينكو إلى الحكم تجسيداً لانتصار "المجتمع المدني الديمقراطي" في إحدى الدول الكبرى التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفيتي، ذهب آخرون إلى أن ما شهدته أوكرانيا لم يكن ثورة تهدف إلى تغيير اجتماعي عميق، بل عملية لإعادة تشكيل البدائل السياسية بما يخدم حلفاء الولايات المتحدة. ويستند هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن الاحتجاجات وحركات الشارع جرى تأطيرها وتنظيمها من قبل منظمات غير حكومية مؤلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من واشنطن، وفق تصورات سبق أن عكستها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تقارير رسمية. كما يرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة طوّرت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نمطاً جديداً من "الانقلابات السياسية" يعتمد على وسائل غير عنيفة، من بينها توظيف المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، وُصفت هذه المنظمات بأنها "وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بوجه إنساني"، أو بأنها "الذراع الدبلوماسي الأمريكي" (شبكة الصحافة غير المنحازة، 2005).

وكذلك الاستدلال على نظرية الانقلابات السياسية باستعمال وسائل غير عنيفة ومنها مؤسسات المجتمع المدني اعتراف بوش في كلمته أمام الشعب الجورجي في العاصمة تبليسي بأن الرئيس "الجورجي ميخائيل سكاشفيلي تعلم في أحد معاهد هذا المجتمع المدني وهو "المعهد الوطني الجمهوري حيث يقوم هذا المعهد -حسب اعتراف بوش- بإعداد القادة الديمقراطيين الذين سيحلون محل الأنظمة الديكتاتورية في وسط اسيا والقوقاز والشرق الأوسط. فقد أشار بوش إلى الثورات الملونة التي اندلعت في عدة دول مثل "الثورة الوردية" في جورجيا 2003 و"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا 2004، و"ثورة السوسن" في قيرغيزيا 2005، ساعدت الولايات المتحدة في تعبيد الطريق للثورة القيرغيزية، قبيل الانتخابات البرلمانية القيرغيزية عرضت صحيفة معارضة صورة لقصر تحت الإنشاء للرئيس القيرغيزي قليل الشعبية "عسكر أكايف"، وهو ما ساهم في إشعال غضب وثورة شعبية في تلك الدولة الفقيرة في آسيا الوسطى. وكانت الصحيفة تتلقى دعماً مالياً من الولايات المتحدة وكانت تطبع ضمن إحدى الصحف الممولة أمريكياً بإشراف مؤسسة بيت الحرية، وهي مؤسسة أمريكية تصف نفسها بأنها بمثابة "الصوت الواضح للديمقراطية والحرية حول العالم". وإضافة إلى الولايات المتحدة، هناك عديد من الدول الأوربية -من بينها بريطانيا وهولندا والنرويج- قدمت مساعدات مالية لبرامج دعم الديمقراطية والمجتمع المدني في هذه الدولة. وقد لعب هذا الدعم دوراً كبيراً في تمهيد الأرض للثورة الشعبية التي دفعت بالمعارضين السياسيين إلى رأس السلطة. ولقد تحولت قيرغيزيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى مجال لاستقطاب مساعدات الدعم المالي فحصلت على أعلى مقدار للدعم على مستوى الفرد مقارنة بأي دولة في آسيا الوسطى. ومن بين مئات الملايين من الدولارات التي وصلت إلى هذه الدولة كان النصيب الأكبر موجهاً إلى بناء المجتمع المدني وإقامة مؤسسات ديمقراطية. وجاء غالبية هذا الدعم من الولايات المتحدة التي رعت أكبر برنامج داعم للديمقراطية في قيرغيزيا وذلك بفضل قانون دعم الحرية الذي تبناه الكونجرس في 1992 لمساعدة الجمهوريات السوفيتية على عبور الفترة الانتقالية في المجالين الاقتصادي والديمقراطي. ولقد بلغت الأموال المخصصة لبرامج الديمقراطية في قيرغيزيا خلال العام الماضي نحو 12 مليون دولار. (عبد الحميد، 2005)

وأشار الرئيس الأمريكي جورج بوش، خلال زيارته إلى جورجيا، إلى أن ما جرى هناك كان من تدبير ما يُعرف بالمجتمع المدني الأمريكي. وإلى جانب هذا الدور، أنشئت في واشنطن مؤسسة أخرى حملت اسم «مؤسسة ردّ الفعل السريع». وتفيد صحيفة فريميا نوفوستي الروسية بأن شخصيات بارزة من التيار المحافظ الجديد، مثل ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس وغيرهم، شغلوا مواقع محددة داخل هذه المؤسسة وفي إطار ما يُسمى بالمجمع المدني. كما تشير الصحيفة إلى أن زوجة نائب الرئيس ديك تشيني كانت تتولى إدارة «المعهد الجمهوري»، الذي يُعنى بإعداد وتدريب قيادات في دول أخرى ضمن إطار المجتمع المدني (البدوي، 2008).

يُفهم من هذا الطرح أن الاهتمام الأمريكي الواسع بالمنظمات غير الحكومية، رغم ظهوره في خطاب إنساني، كان يحمل في كثير من الأحيان بعداً غير معلن يقوم على توظيف عدد من المنظمات المتلقية للتمويل الأمريكي لخدمة أجندة أمريكية أخذت تتبلور بوضوح أكبر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام

1989 إلى إحداث تحول كبير في النظام الدولي عبر اختلال ميزان القوى لغياب القطب الموازن للولايات المتحدة، وهو ما أتاح لواشنطن مجالاً أوسع لصياغة مشروع جديد يقوم على تعزيز الهيمنة وبناء نظام عالمي أحادي القطب.

وفي هذا السياق، يجادل بيتر جowan (Peter Gowan) في كتابه *المقاومة العالمية* بأن الحكومة الأمريكية، منذ انهيار الكتلة السوفيتية، واصلت مساعيها لبناء إمبراطورية عالمية تمكّنها من السيطرة على مسارات التغيير الاقتصادي والسياسي في مختلف مناطق العالم. ويؤكد جowan أن فهم هذا الطموح ضروري لاستيعاب ديناميات السياسة الدولية والاقتصاد في العالم المعاصر، كما يتتبع الأصول والأشكال المميزة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي من مرحلة ما بعد انهيار الكتلة السوفيتية، مروراً بحرب الخليج 1991، وتطورات الاتحاد الأوروبي، وتوسّع حلف الناتو، وصولاً إلى أزمة شرق آسيا المالية (Gowan, 1999, p304).

انهيار الاتحاد السوفيتي تسبب في ظهور "مشروع" أو أجندة جديدة لبناء إمبراطورية أمريكية عالمية تفرض هيمنتها على العالم وساهم الليبراليون الجدد في هذه الأجندة، فقد استكشف جowan، أن جهود المثقفين الليبراليين الجدد المتنوعين عملت على تشريع المشروع الأمريكي من ناحية الليبرالية.

استخدمت الولايات المتحدة عدد من "المنظمات غير الحكومية" المتلقية لدعمها كي تساعد على تحقيق هذه الأجندة، فكما يعتقد الصحفي جاكوب ليفيش أن: "المنظمات غير الحكومية هذه الجمعيات المستقلة نظرياً وذات السمعة الإنسانية، المعروفة بـ (NGOs) مدمجة في الإستراتيجية الموجهة لواشنطن لأجل دعم تفوقها الشامل" (شبكة الصحافة غير المنحازة، 2005). ولعل اهتمام الولايات المتحدة في التدخل في شؤون دول أخرى وفرض هيمنتها على العالم يفسر اهتمامها بشكل كبير بتمويل المنظمات غير الحكومية والمشاريع المتعلقة "بالمجتمع المدني" لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ففي فترة التسعينات، كما تناقش كل من Howell وPearce، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأكثر أهمية لمشاريع المجتمع المدني (Howell & Pearce, 2002, p89-90).

4- الخلاصة:

الاتحاد السوفيتي كان له أثر كبير على التوظيف الحكومي والسياساتي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعتبر أهم مكوناته بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان لانهاية الأثر الأكبر على مفهوم المجتمع المدني، حيث عاد إلى الظهور وأعيد إحيائه مرة أخرى بعد انهياره حيث انتشرت المنظمات غير الحكومية بسرعة انتشار النار في الهشيم. وإن كان انهيار الاتحاد السوفيتي سبباً رئيسياً في عودة إحيائه وانتشار المنظمات غير الحكومية، فإن صعود الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان سبباً رئيسياً في وجود أجندات خفية للمنظمات غير الحكومية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب. فالمساعدات، خاصة تلك المقدمة "للمنظمات غير الحكومية"، والتي جاءت تحت "غطاء" الإغاثة والقضاء على الفقر وتنمية الدول الأوروبية

المتضررة من الحرب كانت في حقيقة الأمر توظف لخدمة "مشاريع" مختلفة متعلقة بصدد الشيوعية وخلق سوق للسلع الاستهلاكية.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الشيوعي عام 1989 أدى ذلك إلى اختفاء بعض الأجناس أو تراجعها مثل أجناس "صد الشيوعية ومحاربتها"، حيث لم تعد هناك حاجة إلى توظيف المساعدات والعديد من المنظمات غير الحكومية لتحقيق هذه الأجناس، وإنما تم توظيفها لتحقيق أهداف وأجناس أخرى لها علاقة بالليبرالية الجديدة. فالنظر إلى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات أو فشلها في تحقيق التنمية والاهتمام بالمنظمات غير الحكومية للقيام بهذا الدور ينسجم مع الفكر الليبرالي الجديد، الذي يوظف العديد من "المنظمات غير الحكومية" لخدمة أهدافه.

كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الولايات المتحدة تسعى لبناء إمبراطورية عالمية، عالم أحادي القطب، لفرض هيمنتها على العالم فاستخدمت الولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية لدعم تفوقها الشامل. كما استخدمتها للتدخل في شؤون دول أخرى وفي الانقلابات التي حدثت فيها، وكل ذلك يفسر اهتمام الولايات المتحدة بشكل كبير بتمويل المنظمات غير الحكومية والمشاريع المتعلقة "بالمجتمع المدني" لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي التي تعتبر الممول الأكبر لتلك المنظمات.

ويمكن إجمال ما توصلت إليه هذه المقالة من نتائج في النقاط التالية:

- أثار وجود الاتحاد السوفيتي كقوة موازية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على توظيف المنظمات غير الحكومية بأن تم توظيف المنظمات غير الحكومية سواء في الدول الأوروبية المنكوبة في الحرب، أو في الدول النامية بعد ذلك بهدف صد الشيوعية وعدم دخولها إلى تلك المناطق أو بهدف احتواء الشيوعية وعدم السماح لها بالانتشار في هذه الدول.

- فيما كان أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على توظيف المنظمات غير الحكومية بما يلي:

- بداية تداول مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعتبر أهم مكوناته.

- زيادة عدد المنظمات غير الحكومية بصورة لافتة للنظر.

- اختفاء بعض الأجناس أو تراجعها مثل أجناس "صد الشيوعية ومحاربتها".

- تم توظيف المنظمات غير الحكومية بعد تراجع أجناس صد الشيوعية لتحقيق أهداف وأجناس أخرى لها علاقة بالليبرالية الجديدة. فالنظر إلى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات أو فشلها في تحقيق التنمية والاهتمام بالمنظمات غير الحكومية للقيام بهذا الدور ينسجم مع الفكر الليبرالي الجديد، الذي يوظف العديد من "المنظمات غير الحكومية" لخدمة أهدافه.

- استخدمت الولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية لدعم تفوقها الشامل لبناء إمبراطورية عالمية، عالم أحادي القطب، وفرض هيمنتها.

- استخدمت الولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية للتدخل في شؤون دول أخرى وفي الانقلابات التي حدثت فيها.

المراجع:

- Anderson, James (2002) "Questions of democracy, territoriality and globalization." in James Anderson (ed). Transnational Democracy: Political Spaces and border crossings. London: Routledge.
- Carapico, Sheila (2000) "NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations." Middle East Report, www.merip.org/mer/mer214/214_carapico.html
- De Ceukelaire, Wirn (2004) "Aid as a weapon in the "war on terror"." Health Now, June 10, www.health-now.org/site/article.php?articleId=267&menuId=1
- Ditcher, Thomas W.(2003) Despite Good Intentions: Why Development Assistance to the Third World Has Failed. Amherst: University of Massachusetts Press.
- Ebrahim, Alnoor (2003) NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gang, GUO (1998) "Civil Society: Definitions, Causes, and Functions, Department of Political Science." The University of Mississippi, May, <http://home.olemiss.edu/~gg/paperhtm/civilsoct.htm>
- GPF (2006) "Funding for NGOs." Global Policy Forum [GPF], www.globalpolicy.org
- Howell, Jude and Jenny Pearce (2002) Civil Society & Development: A Critical Exploration. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Lewis, David (2001) The Management of Non-Governmental Organizations: An Introduction. London: Routledge.
- Mango, Anthony (ed.) (2003) Encyclopedia of the United Nations and International Agreements. 3rd edn. Vol. 3: N-S. New York: Routledge.
- Marshall, George (1947) "The Marshall Plan Speech at Harvard University, 5 June 1947", Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], http://www.oecd.org/document/10/0,3343,en_2649_201185_1876938_1_1_1_1,00.html

Moser, Caroline O. N. (1993) Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training. London: Routledge.

Mutua, Makau (2002) Human Rights: A Political and Cultural Critique. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.

Natsios, Andrew (2003) "Natsios: NGOs Must Show Results; Promote Ties to U.S. Or We Will 'Find New Partners'." May 19-20, Inter Action, www.interaction.org/forum2003/panels.html#Natsios

OECD (2002) Policy Brief: Civil Society and the OECD- November 2002 update." Paris: OECD.

OECD (2006a) "Organisation for European Economic Co-operation." Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], www.oecd.org/document/48/0,2340,en_2649_201185_1876912_1_1_1_1,00.html

OECD (2006b) "Civil Society and Parliamentarians." Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], http://www.oecd.org/departement/0,2688,en_2649_34495_1_1_1_1,00.html

Powell, Colin L. (2001) "Speech Delivered by Secretary Colin L. Powell at Loy Henderson Conference Room: To the National Foreign Policy Conference for Leaders of Nongovernmental Organizations." Yale Law School, October 26, www.yale.edu/lawweb/avalon/sept_11/powell_brief31.htm

Stop Violence Against Women (2003) "NGOs and the Human Rights Movement." Stop Violence Against Women, August 31, www.stopvaw.org/NGOs_and_the_Human_Rights_Movement.html

The White House (2002) "Introduction."The National Security Strategy of the United States of America." September 17. Washington DC: The White House.

Union of International Associations (2006) Encyclopedia of World Problems and Human Potential Project: Notes and Commentaries. http://www.uia.org/encyclopedia/encycom_bodies.php?kap=18

USAID (2003) "Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity." July 8, Washington DC: USAID.

USAID (2006) "This is USAID." U.S. Agency for International Development [USAID],
www.usaid.gov/about_usaid/

البدوي، مغاوي (2008) "الحرب العالمية المقبلة معلوماتية." البيان، 19 نوفمبر،
[http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1225815095902&pagename=Albayan](http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1225815095902&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail)
[n%2FArticle%2FFullDetail](http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1225815095902&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail)

الجباعي، جاد الكريم (2005) "مفهوم المجتمع المدني وراهنيته." المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،
25 حزيران، <http://airss-forum.com/Details.asp?id=120370>

برنامج الأربع نقاط لإدارة ترومان: هو مشروع للمساعدة الخارجية الأمريكية، يستهدف تزويد المهارات التقنية،
والمعرفة، والأجهزة، إلى الدول الفقيرة في جميع أنحاء العالم، ويشجع على تدفق رأس المال الاستثمار الخاص
أيضا إلى هذه الأمم. سمي المشروع بهذا الاسم نسبة إلى النقطة الرابعة من البرنامج الوارد في الخطاب
الافتتاحي للرئيس الأمريكي ترومان عام 1949، واستعملت حكومة الولايات المتحدة النقطة الرابعة
للحصول على الدعم من الأمم غير الملتزمة: <http://www.trumanlibrary.org/hstpaper/point4.htm>

جونسون، جوردون أو. إف. (2002) "الدروس المستفادة من مشروع مارشال." مركز المشروعات الدولية الخاصة،
كانون ثاني، www.cipe-arabia.org/files/html/art0803.htm

حنفي، ساري، وليندا طبر (2006) بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير
الحكومية المحلية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

سلوم، نايف (2003) "المجتمع المدني عودة المفهوم." الحوار المتمدن، 29 كانون أول،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13078>

شبكة الصحافة غير المنحازة (2005) "المنظمات غير الحكومية الذراع الدبلوماسي الأمريكي." ياسمينه صالح
(مترجمة). شبكة الصحافة غير المنحازة، www.voltairenet.org/article90188.html

عبد الحميد، عاطف معتمد (2005) "حكاية الصورة التي أطاحت برئيس قبرغيزيا." إسلام أون لاين، 7 أبريل،
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1179664431162&pagename=Zone](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1179664431162&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout)
[e-Arabic-ArtCulture%2FACALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1179664431162&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout)

عزت، هبة رءوف (2004) "الليبرالية أيديولوجية مراوغة أفسدها رأس المال." إسلام أون لاين، 8 آب،
www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/08/article01e.shtml

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أبو زاهر نادية، (2026)، اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على التوظيف الحكومي للمنظمات غير حكومية ، مجلة أنسنة
للبحوث و الدراسات، المجلد 17 (العدد 1)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 42-60.